تطبيق مبادئ الحوكمة في إدارة التعليم الفني في مصر

"تصور مقترح"

إعداد الباحثة

إبتسام سعيد حداد الشنواني

إشراف

أ.د/نادية حسن السيد

أستاذ التخطيط التربوي

كلية التربية – جامعة بنها

أ.د/ أحمد غنيمي مهناوي

أستاذ أصول التربية

كلية التربية – جامعة بنها

د/ سمير محمد إبراهيم الديب

مدرس أصول التربية

كلية التربية – جامعة بنها

تطبيق مبادئ الحوكمة في إدارة التعليم الفني في مصر "تصور مقترح"

إعداد الباحثة

إبتسام سعيد حداد الشنواني

إشراف

أ.د/نادية حسن السيد

أستاذ التخطيط التربوي

كلية التربية – جامعة بنها

أ.د/ أحمد غنيمي مهناوي

أستاذ أصول التربية

كلية التربية – جامعة بنها

د/ سمير محمد إبراهيم الديب

مدرس أصول التربية

كلية التربية – جامعة بنها

المستخلـص

شهد العالم في الآونة الأخيرة الكثير من التغيرات في كافة المجالات ، و التي أدت إلى اشتداد المنافسة بين المنظمات من أجل الوصول إلي الجودة والتميز وكسب رضا العملاء، وضمان البقاء والاستمرارية، و أمام هذا الوضع الجديد أصبحت المنظمات مجبرة على تغيير أساليبها التقليدية في الإدارة و تبني المفاهيم الإدارية الحديثة إذا ما أرادت تحقيق أهدافها بكفاءة و فعالية، وتعتبر الحوكمة أداة فعالة لمواجهة التحديات التي تواجه تلك المنظمات ، كما تعد الحوكمة أحد مداخل الاصلاح التي تسهم في إحداث تغيرات جذرية في العملية التعليمية وإحداث نقلة نوعية في المخرجات التعليمية ؛ ولذا يعد التعليم الفني أكثر مراحل التعليم حاجة إلي تطبيق مباديء الحوكمة ؛ كي يعد خريج مؤهل يسهم في الإنتاج والخدمات، وبناءاً عليه ظهرت في الأونة الأخيرة العديد من المطالبات بتطبيق مبادي الحوكمة بالتعليم الفني في مصر، و يهدف البحث الحالي إلى التعرف على واقع تطبيق مبادئ الحوكمة بالتعليم الفني في مصر ، ثم وضع تصور مقترح لتفعيل تطبيق مبادئ الحوكمة بالتعليم الفني ، وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق ذلك.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة – إدارة التعليم الفني.

Applying the Principles of Governance in the Management of Technical Education in Egypt
'Suggested perception'

Abstract

The world has recently witnessed many changes in all fields, which have led to increased competition among organizations in order to reach quality, excellence, gain customer satisfaction, and to ensure survival and continuity. To face this new situation, organizations are forced to change their traditional methods of management and adopt modern management concepts if they want to achieve their goals efficiently and effectively. Governance is considered an effective tool to meet the challenges facing these organizations. Governance is one of the reform entrances that contribute to bringing about radical changes in the educational process and bringing about a qualitative shift in educational outcomes. Therefore, technical education is the most important stage of education in need of applying the principles of governance. In order to prepare a qualified graduate who contributes to production and services. Accordingly, many demands have recently emerged to apply the principles of governance in technical education in Egypt. The current research aims to identify the reality of applying the principles of governance in technical education in Egypt, and then develop a proposed conception to activate the application of the principles of governance in technical education. The descriptive analytical method was used to achieve this.

Key words: Governance - Technical education administration.

مقدمة:

شهد العالم في الآونة الأخيرة الكثير من التغيرات والتحولات في كافة المجالات ، و التي أدت إلى اشتداد المنافسة بين الشركات والمنظمات العالمية والمحلية من أجل الوصول إلي الجودة والتميز وكسب رضا العملاء، وضمان البقاء والاستمرارية.

و أمام هذا الوضع الجديد أصبحت المنظمات مجبرة على تغيير أساليبها التقليدية في الإدارة و تبني المفاهيم الإدارية الحديثة إذا ما أرادت تحقيق أهدافها بكفاءة و فعالية، وتعتبر الحوكمة أداة فعالة لمواجهة التحديات التي تواجه تلك المنظمات. (إيمان علالي ، ٢٠١٤م:١-٢)

ومما لا شك فيه أن الحوكمة أصبحت من المواضيع ذات الأهمية الكبيرة على المستوي العالمي، وخاصة المؤسسات الدولية والمعنية بقضايا التنمية والتمويل المالي كالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واحتلت الحوكمة مكانة ذات أهمية ؛ لضمانها حقوق المساهمين والمستثمرين، وتحقيق النزاهة وتعزيز العدالة، وتشجيع التميز. (نائل موسى ربابعة ، ٢٠١٩م:٣)

كما برزت الحوكمة كأحد الموضوعات الهامة علي مستوي العالم بعد الأزمة المالية التي شهدها العالم ومؤسساته وشركاته الكبرى خلال السنوات الخمس من عام ١٩٩٧م وحتي عام ٢٠٠٢م؛ بسبب انتشار الفساد الإداري والمالي في هذه المؤسسات ، وسوء استخدام السلطة ، والابتعاد عن القيم والاخلاقيات ،ونتيجة لكل ذلك فرض مصطلح الحوكمة نفسه بسرعة ، وانتشر لدي العديد من دول العالم ، ثم سرعان ما انتقل إلي العديد من المجالات المختلفة ومنها التربية ؛ لتصبح الحوكمة معياراً لتحديد جودة المؤسسات التعليمية كالمدارس والجامعات .(عبد السلام محمود حسين حتاملة، كايد محمد سلامة، ٢٠١٧ ، ص ص ١٠٢-١٢٢)

فتعد الحوكمة أحد مداخل الاصلاح التي تسهم في إحداث تغيرات جذرية في العملية التعليمية وإحداث نقلة نوعية في المخرجات التعليمية .

حيث تعد الحوكمة عامل أساسي لبلوغ أهداف التعليم وتحسين التحصيل الدراسي للطلبة ، وتحقيق المساواة في الفرص التعليمية (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ٢٠٠٩م :٣٩) وتظهر عملية الحوكمة للمؤسسات بشكل عام والتعليمية علي وجه التحديد فيما يلي:

- ضمان الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها في المجتمع.

- ضمان النزاهة والاستقامة لكافة العاملين في المؤسسة بدءاً من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى أدني عامل فيها ، مع تحديد مهام ومسؤوليات كل في فرد في المؤسسة التعليمية ، بما يضمن تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر .
- تعمل الحوكمة على إيجاد بيئة عمل حافزة للعاملين تساعدهم على تحقيق التميز المطلوب للمؤسسة التعليمية .
- تحقيق الاستفادة القصوى والفعلية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية بالمؤسسة التعليمية .

فتعتمد الحوكمة علي عدة عوامل أساسية هي : (محمد أحمد عبدالعزيز محمد ، ٢٠١٤م:١٧٢)

- احترام حقوق العاملين وتحقيق العدالة.
- اشتراك العاملين في صنع القرارات .
- توفير المعلومات لكل العاملين .
- تحديد واجبات ومسؤولية وحقوق أعضاء المؤسسة.

يتضح مما سبق أهمية تطبيق الحوكمة بمؤسسات التعليم؛ لما تحققه من منافع لكافة أصحاب المصالح وللمجتمع.

ويعد التعليم الفني أحد مراحل التعليم قبل الجامعي و لأهميته في حياة المجتمعات التي تتطلع إلي التقدم والرقي فإن تطويره وإرساء قواعده هو السبيل إلي النهوض بالمجتمع ، فالتعليم الفني وثيق الصلة بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ولما كان أحد الأهداف الأساسية للتعليم هو إعداد وتكوين القوي العاملة المؤهلة التي تسهم في الانتاج والخدمات ، لذا فإن التعليم الفني يأتي في مقدمة النظم التعليمية التي تساعد علي ذلك ، فالمجتمعات الحديثة تقوم دعائمها علي العمل والإنتاج ، وتقاس كفاءة الأفراد فيها بمقدار ما يقدمون من عمل وما يسهمون به للنهوض بالمجتمع. (السيد أحمد عبد الغفار ، ٢٠٠٨م: ٣٥)

فالتعليم الفني هو الأساس لجميع جهود التنمية في المجتمع. يقوم بدورًا هاماً في دفع عجلة التنمية وتحقيق أقصى معدلاتها. مهما كانت جودة خطط التنمية ، لم تتمكن الدولة من

تحقيق أهدافهم ومعدلاتها المستهدفة دون توافر الكوادر البشرية المؤهلة علمياً وفنياً في جميع مجالات العمل والإنتاج. (Mahmoud,k,2018:23)

ولما كان هدف التعليم الفني هو إعداد وتكوين القوي العاملة المؤهلة التي تسهم في الانتاج والخدمات ؛ لذا يعد التعليم الفني أكثر مراحل التعليم حاجة إلي تطبيق مباديء الحوكمة ؛ لكي يواكب المتغيرات العالمية التي تتطلب التميز والقدرة علي المنافسة وإعداد خريج مؤهل يسهم في الإنتاج والخدمات، وبناءاً عليه ظهرت في الأونة الأخيرة العديد من المطالبات بتطبيق مبادي الحوكمة بالتعليم الفني في مصر.

فتضمنت الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤/٢٠٣٠م في سياساتها التطويرية إحدى السياسات مضمونها تدعيم البنية المؤسسية وخاصة في مدارس التعليم الفني، وبناء قدرة العاملين بالتعليم على تطبيق اللامركزية على وجه يضمن الحوكمة الرشيدة.(وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني: الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي،٢٠١٤م ، ص٢)

كما تضمنت الخطة الاستراتيجية في أهدافها الاستراتيجية هدفاً استراتيجياً مضمونه دعم أسلوب الحوكمة والمحاسبية على جميع المستويات الادارية في إدارة التعليم الفني.(وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني: الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي، ٢٠١٤، ص٩٨)

لذا جاء البحث الحالي هادفً تحليل واقع تطبيق مبادئ الحوكمة بالتعليم الفني في مصر، ثم وضع تصور مقترح لتفعيل تطبيق مبادئ الحوكمة بالتعليم الفني ، ومن هنا تتحدد أبعاد مشكلة البحث فيما يلي :

مشكلة البحث:

تتبلور مشكلة البحث الحالي في التساؤلات التالية :

١. ما واقع نظام إدارة التعليم الفني في مصر ؟
٢. ما الإطار المفاهيمي لحوكمة التعليم الفني؟
٣. إلي أي مدي يتم تطبيق مبادئ الحوكمة بالتعليم الفني في مصر؟
٤. ما التصور المقترح لتفعيل تطبيق مبادئ الحوكمة بالتعليم الفني ؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على واقع تطبيق مبادئ الحوكمة بالتعليم الفني في مصر، ثم وضع تصور مقترح لتفعيل تطبيق مبادئ الحوكمة بالتعليم الفني.

أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث من الآتي:

١. أهمية التعليم الفني و دوره في تحقيق التنمية .

٢. يعد هذا البحث استجابة للاهتمام المتزايد عالمياً ومحلياً بحوكمة التعليم.

٣. يكشف هذا البحث عن واقع تطبيق مبادئ الحوكمة بالتعليم الفني في مصر.

منهج البحث:

اقتضي البحث الحالي استخدام :

المنهج الوصفي التحليلي : في التعرف علي واقع تطبيق مبادئ الحوكمة بالتعليم الفني في مصر.

حدود البحث:

ركز البحث الحالي علي التعرف علي مدي تطبيق مبادئ الحوكمة بالتعليم الفني (صناعي – زراعي – تجاري – سياحي وفندقي) في مصر، ووضع تصور مقترح لتفعيل هذا التطبيق.

مصطلحات البحث:

تناول البحث الحالي المصطلحات التالية :

- **الحوكمة :**

تعرف الحوكمة إجرائياً في ضوء البحث الحالي بأنها: نظام إداري يضمن للتعليم الفني المحاسبية والشفافية ومنع الفساد وتحديد المسؤوليات لكل فرد و ضبط العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء وتحقيق الجودة والتميز.

- **التعليم الفني :**

التعليم الفني هو: نوع من التعليم الذي يهدف إلي إعداد فئة الفني في مجالات التجارة والصناعة والزراعة والسياحي والفندقي. ويتم القبول فيه بعد الحصول علي شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي. (سعيد الدقميري ، ٢٠٠٩م : ٢٥)

ويعرف أيضاً بأنه : نوع من التعليم الذي يمكن الطالب من معرفة أصول وفنون مهنية أو مهن عند خروجه إلي سوق العمل وتمكنه من مسايرة التطور الفني. (محمد حسن الحبشي وآخرون ، ٢٠١١م :٤٥)

من خلال ما سبق يمكن تعريف التعليم الفني تعريفاً إجرائياً يتناسب مع الدراسة الحالية بأنه:

أحد فروع التعليم قبل الجامعي ، تتم الدراسة فيه علي مستويين ،مستوي إعداد فئة (الفني) بالمدارس نظام الثلاث سنوات ، و مستوي إعداد فئة (الفني الأول) بالمدارس نظام السنوات الخمسة) ، يهدف إلي إكساب الفرد قدراً من الثقافة والمعلومات الفنية والمهارات العملية التي تمكن الطالب من ممارسة مهنة عند خروجه إلي سوق العمل .

محاور البحث:

يدور البحث الحالي حول المحاور التالية: –

المحور الأول :ملامح نظام إدارة التعليم الفني في مصر.

المحور الثاني: مباديء الحوكمة وواقع تطبيقها بالتعليم الفني في مصر.

المحور الثالث: تصور مقترح لتفعيل تطبيق مبادئ الحوكمة بالتعليم الفني.

المحور الأول :ملامح نظام إدارة التعليم الفني في مصر:

فيما يلي عرض لملامح إدارة التعليم الفني في مصر:

أولاً: مستويات إدارة التعليم الفني:

تتكون منظومة التعليم الفني من مدخلات وعمليات ومخرجات ، وتعد الإدارة أحد عناصر المدخلات التي يتوقف علي نجاحها المنظومة كلها؛ فتقوم إدارة التعليم الفني بدوراً جوهرياً في العملية التعليمية ، فهي معنية في المقام الأول بالمشاركة في صنع السياسة التعليمية ، وكذلك تنفيذها ، وتتضمن إدارة التعليم الفني أربعة مستويات متتالية تم عرضها في النقاط التالية :

١. المستوي القومي المركزي :

يتمثل في وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني،فيتولى وزير التربية و التعليم وفقاً للمادة الثانية من قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١م وتعديلاته تطوير التعليم الفني وتحديثه وله

بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم أن يصدر من الأحكام المؤقتة ما يقتضيه نظام الدارسة أو الخطط الدراسية أو مناهج الدارسة أو نظم الامتحان أو غير ذلك من الأحكام اللازمة. (رئاسة الجمهورية ،١٩٨١م: ١)

ويعاونه نائب وزير التعليم لشئون التعليم الفني بناءاً علي نص القرار الجمهوري رقم (٤٦٠) لسنة ٢٠١٥م مادة (٢) .

وتنظم إدارة التعليم الفني علي المستوي المركزي طبقا للمادة الثالثة للقرار الوزاري رقم (٢٧٤) الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٩م ، وتم توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:(وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ،٢٠١٤م : ٢-٤)

شكل رقم (١) يوضح المستوي القومي المركزي لإدارة التعليم الفني

باستقراء بيانات الشكل السابق يتضح أن : إدارة التعليم الفني إدارة مركزية ، حيث يخضع التعليم الفني لإشراف من سلطة مركزية متمثلة في قطاع التعليم الفني بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني .

٢. المستوي الإقليمي :

يمثل وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في الإشراف علي التعليم في المحافظات مديريات التربية والتعليم، ويقوم بتنفيذ ومتابعة الخطط التي تضعها الوزارة للتعليم الفني.

وتضم إدارة التعليم الفني عدة إدارات إدارة التعليم الصناعي وإدارة التعليم التجاري وإدارة التعليم الزراعي وتنسيق الوظائف الفنية وتوجيه المواد الفنية والمخازن والمرافق والصيانة ، وتمارس مديرية التربية والتعليم من خلال إدارة التعليم الفني الاختصاصات التالية : تقوم بتنفيذ السياسة التعليمية بالمحافظات وتعد حلقة الوصل بين وزارة التربية والتعليم والمحافظات ، والإشراف علي إدارة ومدارس التعليم الفني وكتابة تقارير عن الأداء ورفعها إلي قطاع التعليم الفني بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني .

٣. المستوي المحلي :

هو المستوي الثالث من مستويات إدارة التعليم الفني، ويقوم بالإشراف علي التعليم الفني علي المستوي المحلي وتتمثل في الإدارة التعليمية.

وتضم إدارة التعليم الفني عدة إدارات إدارة التعليم الصناعي وإدارة التعليم التجاري وإدارة التعليم الزراعي وتنسيق وظائف التعليم الفني.

ويتولي إدارة التعليم الفني مدير المرحلة – مدير التعليم الفني بالإدارة– وتتحدد اختصاصاته و مسئولياته كما جاء بالقرار الوزاري رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٤م في الآتي: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ، ٢٠٠٤م : ص٤)

- إعداد التقارير الفترية ودراسة التطورات الجديدة المتعلقة بالنواحي التعليمية والأنشطة واقتراح ما يمكن أن يؤخذ منها لرفع مستوي أداء التعليم .
- رسم سياسة العمل بالإدارات التابعة له.
- المشاركة في بحث الشكاوى المرتبطة بالإدارة التي يشرف عليها .
- دراسة الجديد من التطورات المتعلقة بمجال عمله.
- المشاركة في تحقيق الجودة طبقا للمعايير القومية للتعليم .
- اقتراح حركة الترقية والنقل بين العاملين الذين يعملون تحت إشرافه .

٤. المستوي المدرسي:

تنص المادتين (٣٢) ،(٤٠) من قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ م وتعديلاته علي أن : يكون في كل مدرسة فنية مجلس إدارة يعاون مديرها في الإدارة، ويصدر بتشكيل هذا المجلس وتحديد اختصاصاته قرار من المحافظ المختص. (رئاسة الجمهورية ،١٩٨١م: ٩-١١)

ويتيح ذلك الفرصة لأعضاء هذا المجلس لإبداء آرائهم وتبادل الآراء والخبرات فيما بينهم ، مما قد يساعد في تحسين الأداء .

وتحددت اختصاصات و مسئوليات مدير المدرسة كما جاء بالقرار الوزاري رقم (٢٦٢) في ٢٠٠٣/١١/٤م في الآتي:(وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ،٢٠٠٣م :٢)

- تحديد رؤية ورسالة المدرسة وفقا لما تنص عليه المعايير القومية للتعليم.
- رئاسة مجلس إدارة المدرسة وتفعيل أدواره.
- تطبيق المعايير القومية للتعليم علي مستوي المدرسة وتدريب المعلمين تطبيق المعايير القومية وإجراء دورات التقويم الذاتي.
- التخطيط لتحقيق الاستثمار الأمثل لموارد المدرسة (البشرية– المكانية – المالية – المعلوماتية – السلعية) .
- التعامل مع الإدارة التعليمية ، وإعداد تقارير قياس الكفاية السنوية للعاملين بالمشاركة مع أجهزة التوجيه الفني المختصة.
- توقيع الجزاء علي المخالفين مباشرةً أو تحويلهم للشئون القانونية.
- اعتماد قبول الطلاب المتقدمين.

مما سبق تقتصر اختصاصات كل من إدارة التعليم الفني بالمديريات التعليمية والإدارات التعليمية و إدارة المدارس الفنية علي تنفيذ السياسة التعليمية التي تضعها الوزارة للتعليم الفني .

وبعد تحليل المستويات الإدارية لإدارة التعليم الفني يتضح تعدد المستويات الإدارية مما يؤدي إلي تأخر القرارات وإهدار الوقت وتعطيل العمل.

يضاف إلي ما سبق معاناة إدارة التعليم الفني من بعض أوجه القصور ومنها :

-قصور وعي إدارة المدارس بأهداف ومتطلبات التنمية الاقتصادية ، وعدم اهتمام القائمين علي الإدارة بمشاركة البيئة المحيطة بهم ؛ نتيجة لقلة القائمين علي الإدارة أثناء

الخدمة، المركزية والبيروقراطية المفرطة التي لا تسمح بأي مواجهة للاحتياجات المحلية ، أو برامج التأهيل ورفع مستوي كوادرها المحلية.(أميرة عبد الحكيم منصور،٢٠١٧م: ١٨٥-٢٦٠)

- قلة استخدام الأساليب الإدارية الحديثة التي تتناسب مع متغيرات العصر.(إيمان ذكي أحمد رزق سالم ،٢٠١٧م: ١٥٥)

- ضعف نظم الاتصال والمعلومات عن إحداث التميز داخل المدرسة الفنية، وإغفال برامج تدريب الإدارة المدرسية علي النواحي المالية. (سعيد عبدالغفار محمد ، ٢٠١٣م : ٢٨٠)

- عدم إشراك المديرين في اتخاذ القرارات ، أو في إيجاد حلول للمشكلات التي تعوق عمليات التطوير و التنمية . (راندا صالح زيدان زيدان ، ٢٠١٦م: ١٩٦)

- تعاني إدارة التعليم الفني من الروتين والبيروقراطية. (دعاء عوض محمد عطية عبد الفتاح ،٢٠١٨م:٢٠٠) ، و سيادة ثقافة المركزية وغياب المشاركة المجتمعية ، الأمر الذي أدي إلي غياب التشاركية علي مستوي التخطيط ورسم السياسات ، وصياغة الاستراتيجيات القومية والمحلية لإصلاح التعليم الفني. (أميرة عبد الحكيم منصور ،٢٠١٧م:٢٦٠)

فإن غياب المشاركة المجتمعية يعني عدم الاستفادة من مزايا اللامركزية بالنسبة للتخطيط ورسم السياسات وإدارة التعليم ،والاستفادة من وجهات نظر أخري في أمور التعليم وحل مشكلاته ، ويؤثر ذلك علي كفاءة نظم إدارة التعليم حيث تسود المركزية وفقدان الحوكمة الرشيدة ، كما أن غياب المشاركة المجتمعية في التمويل يعني فقد مصدراً من مصادر تمويل التعليم الفني مما يؤثر بالسلب علي توفير الامكانات المادية من معدات والآت وتجهيزات للورش والمعامل.

- عدم توافر البيانات الكافية عن الاحتياجات الفعلية والمستقبلية من العمالة الفنية بمستوياتها وتخصصاتها ، بما لا يسمح بالتخطيط السليم الجيد ، وعدم مسايرة تطور وإدارة التعليم ونظمه لاتجاهات العصر ، و زيادة أعباء مديري المدارس ؛ نتيجة كبر حجم المدارس وزيادة أعبائها. (ابتسام حسنى أحمد،٢٠١٥م:١١١-١١٢)

يتضح مما سبق أن عملية صنع القرار مركزية تنحصر في وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ، أما الجهات المحلية مسئولة عن تنفيذ تلك القرارات فقط، وبالتالي لا تتاح الفرصة لتطبيق مباديء الحوكمة.

ثانياً:أهم المتغيرات المجتمعية المعاصرة وانعكاساتها علي نظام إدارة التعليم الفني في مصر:

١. المتغيرات الاقتصادية:

فيما يلي عرض لبعض هذه المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها علي إدارة التعليم الفني :

أ- اتفاقية الجات :

تعد اتفاقية الجات Gats ، اتفاقية دولية متعددة الأطراف تتضمن حقوقا والتزامات متبادلة عقدت بين حكومات الدول الموقعة عليها (عبد القادر فتحي لاشين ،٢٠٠٥م: ٥٠)،وتشرف الجات منذ انشائها علي التجارة العالمية في السلع المختلفة باستثناء البترول (جابر فهمى عمران، ٢٠٠٩م:٧٨)، ومن الخدمات التي يتم تبادلها الخدمات التعليمية ، ويعد ذلك دعوة إلي تجويد التعليم الفني المصري بحيث يصبح قادراً علي المنافسة والتواجد عالمياً واكتساب رضا الدول الأعضاء للاتفاقية.

حيث هيأت اتفاقية الجات من خلال الأدوار التي تقوم بها عدة مزايا أهمها: (أحمد سيد مصطفي ، ٢٠٠١م:٣٠)

- زيادة إمكانية نفاذ صادرات الدول النامية إلي أسواق الدول المتقدمة عن طريق تقليص القيود الجمركية. (أمل عبد الفتاح شمس: الفقر والتنمية ،٢٠١٣م:١٩٢)
- تسهيل وتوسيع حجم الإنتاج وهو ما سيؤدي إلي توسيع حجم السوق وخفض التكلفة وتطوير البحث وتوسيع فرص التعلم لدي هذه الدول. (أسامة علي عبد الخالق ٢٠١٠م:٥)

وتعكس اتفاقية الجات آثاراً سلبية وهي كالتالي: (أسامة علي عبد الخالق ٢٠١٠م:٥-١٥)

- يؤدي تحرير التجارة الدولية في ضوء اتفاقية الجات إلي صعوبات لبعض الصناعات والتي ما زالت في طور النمو وذلك من خلال درجة عالية من المنافسة الدولية .
- أدت الجات إلي زيادة نسبة الفقر ، حيث ارتفاع أسعار السلع الغذائية في السوق العالمية بنسبة تتراوح بين ١٠٪ و٢٥٪ ، حيث حظرت أي نوع من أنواع الدعم الذي يؤدي

إلي تشويه الأسعار وارتفاع تكلفة الحصول علي العديد من السلع الأساسية كالدواء والغذاء .

- تؤدي الجات إلي ارتفاع نسبة البطالة ، فتفرض اتفاقية الجات ضرورة التغيير في هيكل العمالة لتحقيق المواصفات العالمية للمنتجات الصناعية للشركات والمصانع المختلفة في ظل الأخذ بمبدأ الجودة الشاملة . (كامل السيد عبد الرشيد ،٢٠٠٧م،٧٧)

فتفاقمت مشكلة البطالة مع بدء العمل باتفاقية الجات نتيجة تدني مستوي مهارة الفنيين وعدم قدرتهم علي تحقيق منتج يلبي المواصفات العالمية .

بالإضافة إلي ما سبق أثرت اتفاقية الجات في التعليم الفني عامة وإدارة التعليم الفني بصفة خاصة ويمكن توضيح هذه الآثار فيما يلي:

- ساهمت اتفاقية الجات في انتشار مفهوم المواصفات القياسية والجودة ومعاييرها ، بالإضافة إلي التنافسية (كامل السيد عبد الرشيد ، ٢٠١١م،١١٥) ، فأصبح عامل الجودة هو العامل الذي يحكم آلية السوق وقللت من فرص العمل أمام الفرد المتعلم تعليماً أقل جودة ؛ لذلك تزايدت القناعة لدي المسئولين بأن النجاح الاقتصادي يتطلب قوة عاملة جيدة الإعداد ، وهذا لا يأتي إلا من خلال برامج تعليمية حققت معايير الجودة. (عبد الراضي حسن المراغي ، ٢٠٠٨م: ١١٣)

وأصبحت هناك رغبة من الدولة ومؤسساتها في زيادة معدلات الإنتاج ذي الجودة والمواصفات القياسية والتي تعتمد في المقام الأول علي كفاءة وجودة الفنيين من خريجي التعليم الفني، وتسليحهم بالمهارات الأساسية اللازمة لسوق العمل. (كامل السيد عبد الرشيد ، ٢٠١١م،١١٥)

نستخلص من ذلك أن اتفاقية الجات تدعو الدولة إلي تطوير التعليم الفني ؛ وأول مشروعات تطويره هو تطبيق الجودة والوصول إلي مستوي يحقق التنافسية.

- تعد اتفاقية الجات من الدوافع وراء استحداث نظم الاعتماد ، حيث تسمح الاتفاقية للدول بتصدير خدماتها التعليمية للخارج (بشرط اعتمادها) أو تسويقها باجتذاب طلاب أجانب . (محمد ذكي عويس ، ٢٠٠٧م:٨٢)

كما يمكن لمدارس التعليم الفني مواجهة متطلبات اتفاقية الجات عن طريق تبني التعليم المستمر، والاهتمام بعملية التنمية البشرية. (أسماء أبو المجد إبراهيم عابدين ،٢٠١٧م ،٧٨)

ويتطلب ذلك ما يلي:

- إكساب الطالب الجدارات التي يحتاجها سوق العمل حتي يستطيع المنافسة عالمياً ومحلياً .
- تطبيق المحاسبية التعليمية في التعليم الفني من أجل تحسين جودة هذا النوع من التعليم .

حيث يعد أهم العوامل التي أدت إلي الاهتمام بمفهوم المحاسبية التعليمية في العصر الحالي المنافسة الاقتصادية بين دول العالم ،ومن ثم بدأ التفكير في كيفية الدخول في هذه المنافسة،وكان التعليم من أهم المجالات التي نالت الاهتمام ؛ لكي يعد الطالب بحيث يكون لديه المعرفة والمهارات التي تمكنه من مواجهة هذه المنافسة. Kozovska , K .et al,2009:107-108)

ويؤكد البعض علي أن التعليم الفني يعاني من مشكلات مرتبطة بالمحاسبية تتضح في التالي :(دعاء عوض محمد عطية عبد الفتاح ، ٢٠١٨م:١٩٨-١٩٩)

- عدم متابعة الرؤساء لنشاط المرؤوسين والاطلاع علي أعمالهم المختلفة .
- غياب المعايير الدقيقة التي تتبعها المدرسة الفنية في تقييم العملية التعليمية واتخاذ قرار بشأنها.

يضاف إلي ما سبق تعدد أساليب وأجهزة الرقابة الشكلية علي العملية التعليمية وفي الوقت نفسه قصورها وصوريتها داخل المؤسسات التعليمية. (محمد محمد رجب مصطفي،٢٠١٤م:١٣٨)

يتضح مما سبق ضرورة تطوير التعليم الفني لتمكين الجهات المعنية من تطبيق المحاسبية والارتقاء بجودة العملية التعليمية والتنافسية للاستجابة لاتفاقية الجات وتدويل التعليم .

ب- العولمة الاقتصادية :

شهد العقد الأخير من القرن العشرين انتشاراً واسعاً لمصطلح عولمة التجارة والاقتصاد ، وتعني بإزالة الحدود الاقتصادية للدول ، وتقلص الحدود والقوانين والإجراءات التي تعيق النشاط

الاقتصادي ، وحركة الأموال والسلع والخدمات والعمال ، ونمو حركة التجارة واستثمارات رؤوس الأموال بين الدول ، ويتبع ذلك الضغط علي تغير دور العمال والمستهلكين في المجتمعات. (أميرة عبد الحكيم منصور،٢٠١٧م: ١٣٦-١٣٧)

و يشهد العالم في ظل العولمة الاقتصادية منافسة قوية بين دول العالم ، وسوف يجني ثمار العولمة الدول القادرة علي خوض تلك المنافسة والاستمرار والبقاء ، والاندماج في الاقتصاد العالمي ، ولهذا المتغير مجموعة من الآثار منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي.

ومن إيجابيات العولمة الاقتصادية: (عبير محمد علي عبد الخالق ، ٢٠٠٧م: ٢٠٧)

- زيادة معدل النمو الاقتصادي ، وذلك من خلال تحرير التجارة الخارجية وزيادة حجمها بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وانخفاض التعريفات الجمركية والقيود الكمية علي الواردات .
- زيادة القدرة التنافسية نظراً لفتح الأسواق أمام المنتجات التنافسية .

وكما للعولمة الاقتصادية من إيجابيات فلها أيضاً سلبيات وهي كالتالي:

- الخصخصة : التقت دعاوي العولمة في التخلص من ملكية القطاع العام وبيعه ، وقد ترتب علي هذا النمط من انتقال احتكار الدولة إلي احتكار أفراد أو شركات خاصة . (حامد عمار ،٢٠١٠ م :٣٦)
- تراجع خطط ومعدلات التنمية ، وتضخم الفجوات الاقتصادية بين الدول الفقيرة والدول الغنية. (أمل عبد الفتاح شمس: الفقر والتنمية ،٢٠١٣م: ٢٠٩)
- انتشار السلوكيات الاستهلاكية والترفيهية ، وعدم قدرة المنتجات المحلية علي المنافسة أمام المنتجات العالمية الأعلى في الجودة والأقل في السعر. (كامل السيد عبد الرشيد ، ٢٠١١م،١١٤)
- جعلت العولمة مديري المؤسسات – شأنه شأن المديرين العالميين – مطالبا بألا يعايش متطلبات بيئته المحلية والإقليمية فقط بل أيضا يواكب كل المتغيرات العالمية (أحمد سيد مصطفى،٢٠٠١م: ٢٠-٢١)
- تنامي الاتجاه نحو التخصص وتقسيم العمل علي المستوي العالمي في ظل عولمة الإنتاج.

وفرضت العولمة الاقتصادية علي التعليم عامة والتعليم الفني بصفة خاصة مجموعة من التحديات تتمثل فيما يلي:(لمياء محمد أحمد السيد ،٢٠٠٢م ٩٠-٩٣)

- الاتجاه نحو تطبيق المعايير الاقتصادية علي الأنظمة التعليمية والمتمثلة في المنافسة وكفاءة الأداء وتعظيم العائد وتأكيد الربحية .
- الاتجاه نحو خصخصة التعليم .

فلم تعد الدولة هي الكافل الأعظم للمواطنين ، حيث تخلت الحكومة للقطاع الخاص عن كثير من الأنشطة التي كانت تقوم بها ومنها التعليم(حسين الجبوري ، ٢٠١٠م :٦٣١)، ومن أشكال خصخصة التعليم الفني : ظهور المدارس الخاصة .

- تطوير مهارات التفكير العليا، والابتعاد عن نظام التقييم التقليدي واستبداله بسياسات تقييم أكثر دقة مثل المحاكاة الحاسوبية ، الأسئلة المفتوحة ، العروض التوضيحية ، المعارض ، الكتابة .(Misra, S,2012:12)
- تنمي المدرسة مهارات القرن الحادي والعشرين كالتواصل لدي الطلاب.

(Menand,H,2013:21)

ولذا فإن هذا يتطلب مواجهة انعكاسات العولمة الاقتصادية علي التعليم الفني من خلال عدة آليات:

- تطوير برامج إعداد الطلاب في ضوء معايير الجودة ، حتي يمكن منافسة الآخر ، ليس علي المستوي المحلي أو الإقليمي فحسب ، بل وعلي المستوي العالمي كذلك . (جمال أحمد السيسي ، ٢٠١١م: ٥٧٤)

وبالنظر إلي الواقع نجد أن هناك فجوة بين أداء الطالب وبعض معايير الجودة ، فيفتقد الطالب للمهارات العملية اللازمة للتدريبات المهنية، بالإضافة إلي الاتجاهات السلبية للطالب نحو التعليم الفني.

- التوسع في المشاركة المجتمعية تعويضاً عن تقلص دور الدولة.

فيعاني التعليم الفني من غياب المشاركة المجتمعية في منظومته ، الأمر الذي أدي إلي غياب التشاركية علي مستوي التخطيط وصنع السياسات ، والتمويل . (أميرة عبد الحكيم منصور،٢٠١٧م: ٢٦٠)

- التوجه نحو اللامركزية ومشاركة كل المهتمين بالتعليم الفني في تجويده وتحسينه.

باستقراء الواقع يعاني التعليم الفني من مركزية صنع القرارات التعليمية ، وقلة منح سلطات للعاملين وانخفاض تفويض السلطة. (محمد محمد رجب مصطفي،٢٠١٤م:١٣٨)

يلاحظ مما سبق أن منظومة التعليم الفني تعاني من بعض أوجه القصور التي تجعلها عاجزة عن دعم اللامركزية والمشاركة المجتمعية ، وبالتالي غياب الحوكمة، مما يتطلب الأمر تفعيل القرارات الوزارية التي تدعم اللامركزية والمشاركة المجتمعية، بالإضافة إلي اتخاذ كافة الإجراءات التي تجعل التعليم الفني يسهم في تطوير برامج إعداد الطلاب في ضوء معايير الجودة ، حتي يمكن منافسة الآخر عالمياً ومحلياً لمواجهة انعكاسات العولمة الاقتصادية علي التعليم الفني.

٢. المتغيرات السياسية:

فيما يلي عرض بعض المتغيرات السياسية ، وتأثيرها علي التعليم الفني :

أ-التوجه نحو الديمقراطية :

سادت دعاوي الديمقراطية معظم دول العالم ، والديمقراطية قيمة عظيمة للحصول علي الرفاهية الإنسانية بوصفها أحد مظاهر حرية الانسان (علي صالح جوهر ،٢٠٠٨م:١٤٠)، حيث اهتمت الحكومات بمحاولات الإصلاح السياسي والديمقراطية والعمل علي نشر الوعي السياسي للمواطنين ، فاتجهت معظم الحكومات إلي تبني درجات وأشكال متفاوتة من الديمقراطية .

وقد ساعد التوجه نحو الديمقراطية علي انتشار الديمقراطية يلازمه مبدأ المحاسبية. (إبراهيم عباس الزهيري ، ٢٠٠٤م: ٣٠٩)

و فرض التحول نحو الديمقراطية بعض التحديات علي صانعي السياسة التعليمية تتمثل فيما يلي:

تفعيل فكرة المدرسة الديمقراطية التي تقوم علي: (حامد عمار ،٢٠١٠ م :١٨٥)

-تنمية جو الحوار بين المعلم والمتعلم، وتأكيد سلطة المعلم، وليس تسلطه وقهره ، وحرية المتعلم.

-تسود علاقات ومعاملات عادلة بين كل الأطراف التعليمية من القمة إلي القاع ، وبخاصة في عمليات التعلم وفرصها ومضامينها.

لذا فإن هذا يتطلب مواجهة انعكاسات التوجه نحو الديمقراطية علي التعليم الفني من خلال عدة آليات: إيجاد توازن بين المركزية و اللامركزية .

وإن كانت مصر قد حاولت تطبيق اللامركزية في مؤسساتها التعليمية ، إلا أن نمط الإدارة السائد هو النمط المركزي ، وليس أدل علي ذلك ما يصدر من وزارة التربية والتعليم من قرارات تتعلق بكادر المعلمين ، والتنظيمات الخاصة بتنفيذ سياسات التعليم دون إتاحة الفرصة لاستطلاع آراء الجهات التنفيذية والشعبية إلا في أضيق الحدود ، كما يزيد من الفجوة القائمة بين من يسيطر علي السياسة التعليمية ومن ينفذونها. (محمد أنس محمد ،٢٠١٥م:١٥٩-١٦٠)

مما يتطلب الأمر تفعيل القرارات الوزارية التي تدعم اللامركزية ، وإلغاء القرارات التي تتصل بالعمومية.

ب- المجتمع المدني :

يعد المجتمع المدني جزءٌ من النظام السياسي ، ويعد أحد التجليات المصاحبة لتطور النظام الديمقراطي ، فنمو المجتمع المدني جاء لاحقا لنشأة النظام الديمقراطي (يسري العزباوي وآخرون ،٢٠١٥م: ٣١-٣٢)، فالمجتمع المدني عبارة عن مؤسسات غير حكومية ، لا تستهدف الربح ولا تسعي للوصول إلي السلطة ، إلا أنها تباشر أنشطة ذات تأثير في السياسات العامة للدولة (لطيفة إبراهيم خضر ،٢٠٠٥م: ١٩٨) ، ويعبر المجتمع المدني عن مصالح وقيم أعضائه أو غيرهم ، بناءً على اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية. لذلك ، تشير منظمات المجتمع المدني إلى مجموعة واسعة من المنظمات: النقابات العمالية ، الجمعيات الخيرية (World Scenario Series,2013:8)، وتعد أحد الظواهر التي انتشرت بقوة في الفترة الأخيرة وذلك مع تقلص وتراجع دور الدولة .

ويظهر تأثير المجتمع المدني علي التعليم عامة والتعليم الفني بصفة خاصة فيما يلي :

- أصبح هناك قنوات جديدة تشارك في كافة خطوات العملية التعليمية ابتداء من التخطيط ووضع التشريعات مرورًا بالتنفيذ ووصولًا إلى مرحلة المتابعة والرقابة وتقييم للخدمات التعليمية بما يضمن تحقيق حوكمة رشيدة في قطاع التعليم.

ولذا فإن هذا يتطلب الشراكة مع المجتمع المدني لتقديم الخدمات التعليمية ، و تخفيف العبء المالي عن كاهل الدولة.

ويشير الواقع إلي ضعف مشاركة المجتمع المدني في دعم التعليم الفني (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني،٢٠١٩م: ٧١)، مما يتطلب الآمر إيجاد آليات تمنح الفرصة لمشاركة المجتمع المدني في دعم التعليم الفني .

المحور الثاني: مباديء الحوكمة وواقع تطبيقها بالتعليم الفني في مصر:

الحوكمة ظاهرة عالمية لا يمكن تجاهلها وبالتالي يجب اعتمادها وتطبيقها في كافة الوحدات الإدارية لما تحققه من منافع لكافة أصحاب المصالح وللمجتمع .

وفيما يلي عرض لملامح الحوكمة وواقع تطبيق مبادئها بالتعليم الفني:

١. مفهوم الحوكمة:

الحوكمة نموذج إداري جديد يهدف إلى إعادة توزيع الصلاحيات بهدف اعتماد الإدارة الرشيدة في اتخاذ القرارات الإدارية وتفعيل دور أصحاب الملكية ، كما تساعد على الضبط الداخلي واكتشاف المخاطر قبل وقوعها ، تهتم بالمساءلة والمحاسبية وتعني بأن يقوم المساهمون بمساءلة مجلس الإدارة.(محمد ياسين غادر ، ٢٠١٥م :٢٣)

كما تعرف بأنها مجموعة من القوانين والقرارات والنظم التي تهدف إلي تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب الفعالة والمناسبة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة ، وتضمن الشفافية للمؤسسات.(محمد أحمد عبدالعزيز محمد ، ٢٠١٤م:١٧٢)

وينظر إليها البعض علي أنها السيطرة على جميع العمليات الإدارية بطريقة علمية رشيدة. (منال بنت عبد العزيز بن علي العريني،٢٠١٤م،١١٨)

و الحوكمة في التعليم هي مجموعة من الآليات والإجراءات والقواعد والعلاقات تتم في إطار الشراكة بين الأطراف المعادلة – الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص – من أجل إدارة شئون المجتمع والتعليم ، وفي إطار توافر مسلمات العدالة الاجتماعية والشفافية والنزاهة والمحاسبية وسيادة القانون (رسمي عبد الملك رستم ، ٢٠١٤م: ١٣)،وهي بمثابة السياسات والقيم والآليات التي تتبعها القيادة بحكمة لتحقيق الأداء ومنع الفساد في نظام التعليم.(مي عطية أبو العزم جمال الدين ، ٢٠١٦م : ٢٣)

وتعرفها الباحثة إجرائياً بأنها : نظام يضمن للتعليم الفني المحاسبية والشفافية ومنع الفساد وتحديد المسؤوليات لكل فرد و ضبط العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء و تحقيق الجودة والتميز.

٢. أهمية الحوكمة:

ترجع أهمية الحوكمة إلي أنها من أهم العمليات الضرورية واللازمة لحسن عمل المؤسسات من خلال :محاربة الفساد الداخلي – تحقيق السلامة والصحة – ضمان النزاهة – حماية حقوق الأفراد – الإفصاح والشفافية الكاملة – تقليل الأخطاء والقصور . (محمد أحمد عبدالعزيز محمد ، ٢٠١٤م:١٧٢)

ويرجع ذلك إلي أن الحوكمة تسهم في :

- تحديد مسئوليات كل فرد و تحقيق العدالة .
- تفعيل القوانين والقرارات واللوائح الخاصة بالتعليم الفني .
- استحداث نظم للمحاسبية والرقابة داخل مؤسسات التعليم الفني .

٣. مبادئ الحوكمة : من مباديء الحوكمة:

أ- الشفافية :

تعني إتاحة المعلومات عن المؤسسة أمام المسئولين وأصحاب المصالح وأولياء الأمور والمستفيدين ، مع قدرة هذه الاطراف علي النفاذ الحر والسهل إلي المعلومات. (أفنان حسين عبد العزيز قرقش ، ٢٠١٨م: ٥٠)

فالشفافية وسيلة من الوسائل المساعدة في محاسبة إدارة المدرسة الفنية ، كما أنها تساعد جميع الأطراف التي لها مصالح مرتبطة بهذه المدارس علي فهم ما يدور بها ومن ثم القدرة علي المشاركة في إدارتها ،وبالنظر إلي واقع الشفافية بالتعليم الفني يتضح مجموعة من السلبيات تتمثل فيما يلي: (بدري أحمد أبو الحسن وآخرون:، ٢٠١٨م:٣٠٤-٣٠٥)

- إدارة المدرسة لا تقوم بإعلام العاملين بها بمعايير تقييم أدائهم ، كما أنها لا تعلمهم بنتائج تقارير تقييم أدائهم .
- قلة تبادل إدارة المدرسة الآراء مع أصحاب المصالح من خلال الموقع الإلكتروني لها ، كما أنها لا تحدث المعلومات والبيانات الموجودة به بصفة مستمرة.

مما سبق يتطلب الأمر إلتزام إدارة التعليم الفني بإتاحة البيانات والمعلومات للمسئولين والعاملين وأصحاب المصالح من أولياء الأمور ورجال الأعمال والمهتمين لتحقيق مبدأ الشفافية.

ب- المشاركة الفعالة:

تعتبر المشاركة مطلباً ديمقراطياً ، يمكن من خلالها زيادة فاعلية الإدارة وتنمية العاملين وتدريبهم وزيادة ارتباطهم بعملهم وتحمسهم له ، فتسهم المشاركة بصورة مباشرة في تحقيق جو من العلاقات الإنسانية السليمة في العمل نتيجة إشتراكهم في صنع القرار . (أفنان حسين عبد العزيز قرقش ، ٢٠١٨م: ٥٧- ٥٨)

وبالنظر إلي واقع ممارسة المشاركة الإدارية في إدارة مدارس التعليم الفني يتضح مجموعة من السلبيات تتمثل فيما يلي: (بدري أحمد أبو الحسن وآخرون:، ٢٠١٨م:٣٠٦)

- قلة الفرص الممنوحة للعاملين والطلاب وأولياء الأمور للمشاركة في صنع القرارات الإدارية بها ، كما أن إدارة المدرسة لا تحرص علي تمكين العاملين بها من إنجاز بعض المهام.
- مدير المدرسة لا يستعين بالمتخصصين من رجال الصناعة لأخذ رأيهم في بعض الأمور المدرسية ، فضلاً علي أن رجال الصناعة لا يشاركون في تمويل وإدارة مشروعات رأس المال الدائم بالمدرسة ، ويستعان بالجمعيات الأهلية في حالة واحدة وهيتقديم بعض المساعدات المالية والعينية لطلاب المدرسة الذين يعانون من تدني مستوي أسرهم الاقتصادي.

وهذا يعني أن إدارة مدارس التعليم الفني لاتعطي الفرصة للعاملين وأولياء الأمور ورجال الأعمال والمجتمع المدني الأهلية للمشاركة في إدارة المدرسة وتبادل الآراء والخبرات.

ج- المحاسبية:

المحاسبية وسيلة للتعلم واكتساب خبرات جديدة وتحسين وتجويد نواتج العملية التعليمية وليس المقصود منها اصطياد الأخطاء بل تصحيحها والوقاية منها. (جورجت دميان جورج ، ٢٠١١م: ٣٣٣)

فالمحاسبية التعليمية هي إحدى النظم المستخدمة في تقييم الأداء التعليمي ؛ للتحقق من مدي تحقيق المدرسة الفنية لأهدافها.

مما سبق تعد المحاسبية وسيلة يمكن من خلالها دفع قيادات التعليم الفني علي تحسين وتجويد أدائهم لخدمة العملية التعليمية وتحسين المنتج التعليمي وتحقيق فرص تعليمية متساوية وإلا فقدوا مناصبهم .

و تتعدد آليات المحاسبية التعليمية المستخدمة بالمؤسسات التعليمية ويرجع هذا التعدد نتيجة لاختلاف طبيعة الأداء داخل مدارس التعليم الفني من قسم لآخر ،ومن آليات تطبيق المحاسبية التعليمية : التقارير – التفتيش والمراقبة – الملاحظة والتوجيه – الإشراف التربوي – المراجعة الداخلية – المؤشرات الإحصائية . (دعاء عوض محمد عطية عبد الفتاح ،٢٠١٨م:٦٤-٦٨)

فالمحاسبية تمكن التعليم الفني من:

- تحسين وتجويد المنتج التعليمي ومخرجات العملية التعليمية.
- المراجعة النقدية لمستوي الأداء المدرسي.
- تحسين أداء العاملين بالمدرسة الفنية.

وبالنظر إلي واقع المحاسبية بالتعليم الفني يتضح مجموعة من السلبيات تتمثل فيما يلي: (دعاء عوض محمد عطية عبد الفتاح ،٢٠١٨م: ١٩٩-٢٠٠)

- ضعف أنظمة الرقابة الإدارية بالمدرسة الفنية .
- عدم استخدام المدرسة الفنية طرق مناسبة في تقييم أداء العاملين .
- تمسك الإدارة بالبيروقراطية والروتين.
- مبدأ المحاسبية والمسألة لا يتم وفق قواعد وأسس الجودة والاعتماد . (راندا صالح زيدان زيدان،٢٠١٦م: ١٩٤)

ويلاحظ مما سبق أن الإدارة التعليمية تعاني من بعض السلبيات التي تجعلها عاجزة عن دعم أسلوب الحوكمة والمحاسبية في إدارة التعليم الفني على جميع المستويات الادارية، مما يتطلب الأمر وجود سياسة تعليمية تعكس الحوكمة ومبادئها وآلياتها.

المحور الثالث: تصور مقترح لتفعيل تطبيق مبادئ الحوكمة بالتعليم الفني.

يتناول هذا المحور وضع تصور مقترح لتفعيل تطبيق مباديء حوكمة التعليم الفني ، ويأخذ بعين الاعتبار السلبيات التي عرقلت تطبيق مباديء الحوكمة ، وكذلك فوائد تطبيقها، وفقاً للخطوات التالية:

أولاً: أهداف التصور المقترح:

تتمثل أهداف التصور المقترح فيما يلي:

١. مساعدة المسئولين بالتعليم الفني علي تطبيق مباديء الحوكمة.
٢. رفع كفاءة نظم إدارة التعليم الفني.
٣. ضمان المحاسبية والشفافية والمشاركة الفعالة للعاملين بالتعليم الفني.

ثانياً :منطلقات التصور المقترح:

ينطلق التصور المقترح من عدة ركائز تتضح فيما يلي :

١. مباديء الحوكمة بالتعليم الفني (الشفافية – المحاسبية–المشاركة الفعالة).
٢. دور التعليم الفني الذي أصبح أكثر تأثيراً من أي وقت سابق في تلبية متطلبات سوق العمل وخدمة خطط التنمية الشاملة بالدولة من خلال إعداد الكوادر الماهرة التي تسهم في ذلك.
٣. المشكلات التي يعاني منها التعليم الفني والمرتبطة بحوكمته و التي تعوقه عن تحقيق أهدافه.

ثالثاً: أسس التصور المقترح:

تتضح فيما يلي:

١. أهمية تطوير التعليم الفني حتي يكون قادرة علي مواجهة التحديات والمتغيرات المختلفة وعلاج بعض أوجه قصور التعليم الفني.
٢. اقتناع القيادات بالتعليم الفني بأهمية تطبيق مباديء الحوكمة بالتعليم الفني حتي توفر القيادات المتطلبات اللازمة للتنفيذ.
٣. التركيز علي مباديء الحوكمة ؛باعتبارها مدخلاً هاماً للتطوير يمكن أن يستفيد منها التعليم الفني في تطوير منظومته و توجيه أنشطته لتحقيق أهدافه.

رابعاً:محاور التصور المقترح :

١. توفير قواعد للمحاسبية لكافة أشكال الأداء بالتعليم الفني.
٢. الشفافية – إتاحة البيانات والمعلومات – الكافية عن التعليم الفني للقائمين على صنع واتخاذ القرار بمختلف المستويات وأصحاب المصالح.
٣. تمنح القيادات الفرصة للعاملين والمهتمين للمشاركة الفعالة في إدارة التعلم الفني.

خامساً:معوقات تحقيق التصور المقترح :

١. تمسك الإدارة بالمركزية ، وتقلص الصلاحيات الممنوحة بالمستويات المحلية بالمدارس.
٢. ضعف الصلاحيات القانونية الكافية للقيادات بإتاحة المعلومات لبعض أصحاب المصالح.
٣. احتفاظ القيادات بالصلاحيات واتخاذ القرار .
٤. امتناع القيادات عن تمكين العاملين من إنجاز بعض المهام.
٥. ضعف الرضا الوظيفي لدي معلمي التعليم الفني مما يدفهم لرفض المشاركة في الإدارة واتخاذ القرار.

سادساً:متطلبات تنفيذ التصور المقترح:

يتطلب تنفيذ التصور المقترح ضرورة توافر بعض المتطلبات منها:

١. **متطلبات خاصة بالشفافية :**

أ- تدريب المسئولين عن تغذية نظم المعلومات وبياناتها علي الشبكات.
ب- توفير بنية تكنولوجية يمكن استخدامها في تغذية ونشر المعلومات .
ج- إتاحة جميع بيانات المدرسة لمجالس الأمنا والمجتمع.
د- ترسل إدارة المدرسة التقارير المطلوبة منها إلي الجهات المعنية في مواعيدها المحددة ، كما تحرص علي أن تكون واضحة وواقعية.
هـ- إعداد ونشر تقارير في نهاية العام عما تم تحقيقه ، وما لم يتم تحقيقه من أهداف.
و- إعلان إدارات المدارس الفنية عن قراراتها وخطوات اتخاذها بصفة دورية.
ز- إعداد قاعدة بيانات لكافة إدارات وأنشطة التعليم الفني.

٢. **متطلبات خاصة بالمشاركة الفعالة:**

أ- تدريب بعض العاملين علي المشاركة في اتخاذ القرار.
ب- تمكين العاملين من إنجاز بعض المهام من خلال تفويض السلطات.
ج- توفر القيادة نظاماً لتلقي المقترحات والشكاوي من العاملين، والتعامل معها .
د- اختيار قيادات لديها القدرة علي العمل بروح الفريق وتبادل الخبرات مع الآخرين.

٣. **متطلبات خاصة بالمحاسبية:**

أ- تحديد مسئوليات كل فرد .

ب- منح المدارس صلاحية اختيار وتحديد مدخلاتها كي يمكن محاسبتهم علي مستوي المخرجات.

ج- إلزام إدارة المدرسة بأداء ما يكلفون به من أعمال وتحاسبهم عليها.

د- تنويع أساليب التقويم لمناسبة مختلف الأنشطة الإدارية بالمدرسة.

هـ- وجود مقاييس للأداء لتقييم درجة التقدم في تحقيق أهداف المدرسة .

سابعاً:آليات تنفيذ التصور المقترح:

١. توفير التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لكافة أشكال الأداء بالتعليم الفني.

٢. تشكيل ورش عمل تحدد قواعد المحاسبية.

٣. توفير الصلاحيات القانونية اللازمة لنشر البيانات والمعلومات.

٤. إعداد ونشر التقارير الدورية والبيانات والاحصاءات الصادرة عن الجهات المختصة بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

٥. توفير نظام الكتروني لإتاحة المعلومات والبيانات عبر شبكات الانترنت .

٦. وضع قوانين وتشريعات تمنح العاملين حق المشاركة في إدارة المدرسة وتفويضها بعض الصلاحيات والسلطات التي تدعم ذلك .

٧. وجود إطار تشريعي مؤسس(لائحة داخلية) توضح توزيع المهام المتعلقة بكل فرد.

خاتمة:

تم في هذا البحث استعراض ملامح التعليم الفني في مصر وواقع تطبيقه لمباديء الحوكمة ،وأوضح البحث أن هناك ضرورة لتطبيقها؛ وذلك لأن الحوكمة ظاهرة عالمية لا يمكن تجاهلها وبالتالي يجب اعتمادها وتطبيقها في كافة مؤسسات التعليم الفني لما تحقق من منافع لكافة أصحاب المصالح وللمجتمع ،لذا علي التعليم الفني توفير المتطلبات اللازمة لتطبيقها.

المراجع:

١. ابتسام حسنى أحمد: دور الإدارة المدرسية في تفعيل المشاركة المجتمعية لتطوير مدارس التعليم الثانوي الفني الصناعي للبنات بجمهورية مصر العربية، **رسالة ماجستير**، كلية التربية ، جامعة الفيوم، ٢٠١٥م.

٢. إبراهيم عباس الزهيري : المحاسبية في مدارس حق الاختيار مدخل لدعم مفهوم اللامركزية في إدارة التعليم في مصر، **مجلة كلية التربية** ، جامعة المنصورة ، العدد ٢٥، الجزء الأول ، مايو ٢٠٠٤م.

٣. أحمد سيد مصطفى: **المدير وتحديات العولمة : إدارة جديدة لعالم جديد** ، القاهرة : دار النهضة العربية،٢٠٠١م .

٤. أسامة علي عبد الخالق : آثار تحرير التجارة وعولمة الاقتصاد علي الدول العربية خاصة أسواق العمل : ورقة عمل حول مقترحات للحد من اثار الجات ،**الندوة القومية حول العمل النقابي في ظل تحرير التجارة وعولمة الاقتصاد** ، عمان :منظمة العمل العربية، ٢٥-٢٠١٠/٥/٢٧م.

٥. أسماء أبو المجد إبراهيم عابدين : تطوير المدارس الثانوية الفنية الصناعية المتقدمة في مصر في ضوء مؤشرات القيمة المضافة ، **رسالة ماجستير**، كلية التربية،جامعة بنها،٢٠١٧م .

٦. أمل عبد الفتاح شمس: **الفقر والتنمية : بين الأوضاع الداخلية والنظام** ، القاهرة : دار الفكر العربى،٢٠١٣.

٧. أفنان حسين عبد العزيز قرقش :استخدام مباديء الحوكمة في تطوير إدارة رياض الأطفال في مصر ، **رسالة ماجستير** ، كلية التربية للطفولة المبكرة ، جامعة القاهرة، ٢٠١٨م.

٨. السيد أحمد عبد الغفار : تطوير التدريب العملي بمدارس التعليم الثانوي الفندقي نظام السنوات الثلاثة في ضوء بعض الخبرات العالمية المعاصرة ، القاهرة: **المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية**، ٢٠٠٨م.

٩.أميرة عبد الحكيم منصور : اتجاهات تطوير التعليم الثانوي الفني بكوريا الجنوبية وإمكانية الإفادة منها في مصر ، **رسالة ماجستير** ، كلية البنات ، جامعة عين شمس، ٢٠١٧ م.

١٠.إيمان ذكي أحمد رزق سالم : تطوير التعليم الفني الصناعي في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة ، **رسالة ماجستير**،كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ٢٠١٧م.

١١.إيمان علالي: الإتجاهات الحديثة للحوكمة في قطاع التعليم العالي بالجزائر"دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة مولاي الطاهر سعيدة"، **مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،الجزائر:** كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،٢٠١٤/٢٠١٥م.

١٢.بدري أحمد أبو الحسن وآخرون: تطوير إدارة مدارس التعليم الثانوي الصناعي بجمهورية مصر العربية في ضوء مبادئ الحوكمة : دراسة ميدانية بمحافظة أسوان، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، مج. ٣٧، ع. ١٧٩، ج. ١، يوليو ٢٠١٨م.

١٣.جابر فهمى عمران: **منظمة التجارة العالمية نظامها القانوني ودورها في تطبيق اتفاقات التجارة العالمية** ، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٩م.

١٤.جمال أحمد السيسي : دور المدرسة الثانوية العامة في مواجهة تداعيات العولمة علي الهوية الثقافية، **مجلة كلية التربية** ،جامعة المنصورة ، العدد ٧٥، الجزء الثاني، يناير ٢٠١١م.

١٥.جورجت دميان جورج : تطبيق المحاسبية التعليمية مدخل لتحقيق الجودة في التعليم الجامعي ، **مجلة كلية التربية** ،جامعة المنصورة ، العدد ٧٥، الجزء الثالث، يناير ٢٠١١م

١٦.حامد عمار: **عولمة الاصلاح التربوي بين الوعود والإنجاز والمستقبل** ، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية،٢٠١٠ م .

١٧.حسين الجبوري : **التخطيط الاستراتيجي في التعليم: تخطيط معاصر في عالم متجدد** ، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٠م.

١٨.دعاء عوض محمد عطية عبد الفتاح: تصور مقترح للمحاسبية في اتخاذ القرار بمدارس التعليم الفني في محافظة كفر الشيخ، **رسالة ماجستير** ، كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، ٢٠١٨م.

١٩.راندا صالح زيدان زيدان: تصور مقترح لتطوير أداء مديري مدارس التعليم الفني الصناعي في ضوء المعايير القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (دراسة حالة بمحافظة الفيوم) ،**رسالة ماجستير**، كلية التربية، جامعه الفيوم، ٢٠١٦م.

٢٠.رسمي عبد الملك رستم: الحوكمة كمدخل استراتيجي للمحاسبة التعليمية، القاهرة: **المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية**، ٢٠١٤م .

٢١.رئاسة الجمهورية : **قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١م**، مادة (٤٠٣٨،٣٦،٣٢،١١،٢ ، ٤٠،٤٢) .

٢٢.سعيد الدقميري : **التعليم الفني وخدماته الطلابية من منظور عالمي** ، دسوق : العلم والايمان للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩م .

٢٣.سعيد عبدالغفار محمد: التخطيط الاستراتيجي لتطوير التعليم الثانوي الفني الزراعي بمصر، **رسالة دكتوراة** ، كلية التربية، جامعة طنطا، ٢٠١٣م .

٢٤.عبد الراضي حسن المراغي: **تطبيق نظام الجودة التعليمية والاعتماد لتطوير التعليم الجامعي وقبل الجامعي**، القاهرة :دار الفكر العربي، ٢٠٠٨م .

٢٥.عبد السلام محمود حسين حتاملة، كايد محمد سلامة: درجة تطبيق المسائلة الإدارية والحوكمة المؤسسية والعلاقة بينهما في مديريات التربية والتعليم في الأردن من وجهة نظر القادة الإداريين فيها ،عمان: **مجلة الدراسات التربية والنفسية** ، مج. ١١، ع. ١، يناير ٢٠١٧م.

٢٦.عبد القادر فتحي لاشين : **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية** ،القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية،٢٠٠٥م.

٢٧.علي صالح جوهر : **انعكاسات التحديات المعاصرة في التعليم في الوطن العربي** ،القاهرة:المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ،٢٠٠٨م.

٢٨.عبير محمد علي عبد الخالق : **العولمة وأثرها علي الطلب الاستهلاكي في الدولة النامية مع الاشارة الي وجهة النظر الاسلامية** ، الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، ٢٠٠٧م.

٢٩.كامل السيد عبد الرشيد : تطوير برامج التعليم الفني الصناعي في ضوء المتطلبات المتجددة للتأهيل لسوق العمل : رؤية مستقبلية ، **رسالة دكتوراة**، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، ٢٠١١م.

٣٠._____: تصور مقترح لتطوير نظام إعداد معلمي التعليم الصناعي في مصر في ضوء المتغيرات المجتمعية والعالمية المعاصرة ، **رسالة ماجستير**، كلية التربية ، جامعة بنها ،٢٠٠٧م.

٣١.لطيفة إبراهيم خضر: **الديمقراطية بين الحقيقة والوهم** ، القاهرة : عالم الكتب،٢٠٠٥م.

٣٢.لمياء محمد أحمد السيد: **العولمة ورساله الجامعة رؤيه مستقبليه**، القاهرة : الدار المصرية البنانيه،٢٠٠٢م.

٣٣.محمد أحمد عبدالعزيز محمد: استراتيجية مقترحة لضمان الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر، **رسالة دكتوراة** ، كلية البنات، جامعة عين شمس، ٢٠١٤م.

٣٤.محمد أنس محمد : التعليم الفني الصناعي وأثره على التنمية : دراسة مقارنة وتطبيقية على مصر ، **رسالة دكتوراه** ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة،٢٠١٥م.

٣٥.محمد حسن الحبشي وآخرون : مراكز مصادر التعلم والتدريب والمشروعات الانتاجية والخدمية كمدخل لتطوير مناهج التعليم الفني في مصر (دراسة استطلاعية ميدانية) ،القاهرة : **المركز القومي للبحوث التربوية** ، ٢٠١١م.

٣٦.محمد ذكي عويس: **الإتجاهات العالمية لتطوير التعليم العالي : رؤية عربية**،القاهر :المكتبة الأكاديمية ، ٢٠٠٧م.

٣٧.محمد محمد رجب مصطفي: التخطيط لتطوير المدرسة الثانوية الصناعية المصرية في ضوء ثورة المعلومات والاتصالات، **رسالة ماجستير** ، كلية التربية، جامعة طنطا، ٢٠١٤م .

٣٨.محمد ياسين غادر: محددات الحوكمة ومعاييرها محددات الحوكمة ومعاييرها ، **بحث مقدم إلي المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة** ، جامعة الجنان طرابلس- لبنان، ٢٠١٥م.

٣٩.منال بنت عبد العزيز بن علي العريني: واقع تطبيق الحوكمة من وجهة نظر أعضاء الهيئتين الإدارية والأكاديمية العاملين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، **المجلة الدولية التربوية المتخصصة**، المجلد (٣)،العدد(١٢) ،٢٠١٤م.

٤٠.منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة : **أهمية الحوكمة في تحقيق المساواة في التعليم ، منشورات اليونسكو ..التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع** ،٢٠٠٩م.

٤١.مي عطية أبو العزم جمال الدين : الحوكمة مدخلا لضبط جودة نظام التعليم في ضوء التحولات المجتمعية في مصر ، **رسالة دكتوراة** ، كلية التربية ، جامعة عين شمس، ٢٠١٦م .

٤٢.نائل موسى ربابعة: الحوكمة وتطبيقاتها في الجامعات الحكومية: المملكة العربية السعودية نموذج تصوري للحوكمة،**المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية** ، العدد١٥، ٢٠١٩م، ص٣، متاح في :.www.mecsj,com/ar/1/8/2020

٤٣.وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني: **الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤/٢٠٣٠م .**

٤٤._____ : **القرار الوزاري رقم (٢٧٤) بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٩م بشأن الهيكل التنظيمي والوظيفي المستحدث لديوان عام وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني** ، مادة (٣) .

٤٥. _____ : **القرار الوزاري رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٤م** بشأن الوصف الوظيفي : اختصاصات ومسئوليات الوظائف الإشرافية في الإدارات التعليمية والمدارس .

٤٦. _____ : **القرار الوزاري رقم ٢٦٢ في ٢٠٠٣/١١/٤م** بشأن مسئوليات واختصاصات مدير المدرسة.

٤٧. _____ : **خطة وموازنة برامج وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠١٩/٢٠٢٠م** ، الإدارة المركزية للتخطيط والجودة – الإدارة العامة للتخطيط والمشروعات ، ٢٠١٩/٢٠٢٠م.

٤٨. يسري العزباوي وآخرون: التحول في بنية المجتمع المدني بعد الثورات المصرية ، القاهرة : **مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام**،٢٠١٥م.

49. Kozovska , K **.et al.Educational Accountability and the Global Knowledge Society – What Can We Learn from the EU Experience?, rome** , Italian national institute for educational evaluation , 2009.

50. Mahmoud,k. The Development of the Egyptian Technical Secondary Education Considering Some Contemporary Global Trends: An Analytical Study, **European Journal of Social**

Science Education and Research, September 2018 Vol 5 No 3.

51. Menand, H. Globalization And Education: 21st Century Instructional Practices For Urban Teachers, **A dissertation submitted to the faculty of the University of North Carolina at Charlotte in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in Curriculum and Instruction** , Charlotte, 2013.

52. Misra, S. Implications of Globalization on Education**, Journal for Multidimensional Education, Iasi, Romania**, Vol-4, No-2, Aug 2012.

53. World Scenario Series. **The Future Role of Civil Society**, January 2013.